

Analysis of the growth indicators of the Islamic banking industry amid the coronavirus pandemic (GCC countries growth)

-*kherici Fatima zohra*¹: doctoral student, University djilali bounaama -Khemis Miliana, Algeria.

- *Madi Mohamed Ibrahim*²: professor, Universite djilali bounaama-khemis Miliana, Algeria.

Received:11/11/2022

Accepted :29/01/2023

Published :31/01/2023

Abstract

This study aims to demonstrate the growth of the Islamic banking industry in the GCC through an analytical descriptive approach to precautionary indicators in order to demonstrate the initial effects of the coronavirus pandemic (COVID-19) on the growth of this industry, and to achieve the study's objective relied on Islamic finance data for the period (2019-2020), refer to the databases of the Council of Islamic Financial Services, as well as use the z-score to determine the stability of the Islamic banking sector of the six Gulf countries

The results of the analysis indicate that the outbreak of the coronavirus in the Gulf countries has an initial impact on the Islamic banking sector. Nevertheless, the indicators were much higher than the minimum regulatory average.

Key words: Islamic banking; Regulatory capital; liquidity; z-score indicator; Gulf States.

Jel Codes Classification : G21, C01, G24, G32, F53.

1 -*kherici Fatima zohra*, Industry Informant and Organizational Development of Enterprises and Creativity, F.kherici@univ-dbk.m.dz.

تحليل مؤشرات نمو صناعة المصرفية الإسلامية وسط جائحة كورونا (دول مجلس التعاون الخليجي نموذجاً).

Analysis of the growth indicators of the Islamic banking industry amid the coronavirus pandemic (GCC countries growth)

– خريسي فاطمة الزهراء¹: طالبة الدكتوراه، مخبر الصناعة والتطوير التنظيمي للمؤسسات والإبداع، جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة –، الجزائر، F.kherici@univ-dbk.m.dz

– مادي محمد إبراهيم²: أستاذ التعليم العالي، مخبر الصناعة والتطوير التنظيمي للمؤسسات والإبداع، جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة –، الجزائر، mb.madi@univ-dbk.m.dz

تاريخ النشر: 2023/01/31

تاريخ القبول: 2023/01/29

تاريخ الإرسال: 2022/11/11

ملخص

تهدف هذه الدراسة لبيان نمو الصناعة المصرفية الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي عبر مقارنة وصفية تحليلية للمؤشرات الاحترازية من أجل استجلاء الآثار الأولية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على نمو هذه الصناعة، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على بيانات التمويل الإسلامي للفترة (2019-2020)، بالرجوع الى قواعد بيانات الخاصة بمجلس الخدمات المالية الإسلامية، فضلاً عن استخدام مؤشر Z-score لمعرفة مدى استقرار القطاع المصرفي الإسلامي لدول الخليج الست . تشير نتائج التحليل الى أن، تفشي فيروس كورونا في دول الخليجية لها تأثير أولي على قطاع الصيرفة الإسلامية، وبالرغم من ذلك كانت المؤشرات احترازية أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتوسط التنظيمي، يفسر ذلك أن الصناعة المصرفية الإسلامية أثبتت قدرتها في الحفاظ على سلامة أوضاعها المالية ومسار نمو إيجابي في ظل الازمة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، رأس المال التنظيمي، السيولة، مؤشر Z-score، دول الخليج.

التصنيف JEL: F53, G32, G24, C01, G21

Abstract

This study aims to demonstrate the growth of the Islamic banking industry in the GCC through an analytical descriptive approach to precautionary indicators in order to demonstrate the initial effects of the coronavirus pandemic (COVID-19) on the growth of this industry, and to achieve the study's objective relied on Islamic finance data for the period (2019-2020), refer to the databases of the Council of Islamic Financial Services, as well as use the z-score to determine the stability of the Islamic banking sector of the six Gulf countries.

The results of the analysis indicate that the outbreak of the coronavirus in the Gulf countries has an initial impact on the Islamic banking sector. Nevertheless, the indicators were much higher than the minimum regulatory average.

Keywords: Islamic banking; Regulatory capital; liquidity; z-score indicator; Gulf States

Jel Classification Codes: G21, C01, G24, G32, F53.

¹-المرسل: F.kherici@univ-dbk.m.dz

- مقدمة:

تعد الصناعة المصرفية الإسلامية من أهم قطاعات الصناعة المالية الإسلامية، التي أصبحت تحظى بمكانة إقليمية ودولية بارزة، عززتها قدرة هذه الصناعة على مواكبة تعرجات وأزمات اقتصادية ومالية عدة على مدى العقود الماضية، وكان آخرها جائحة كورونا، حيث أثبتت الصناعة المالية الإسلامية قدرتها في الحفاظ على سلامة أوضاعها المالية، وفي نفس الوقت خدمة مجتمعاتها واقتصاداتها.

وفي ذات السياق، نقف على تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية التي أصدره مؤخراً حول الصناعة المالية الإسلامية الذي يضمن الكثير من الأرقام والمؤشرات الحدية بالتوقف والتحليل. فقد حققت هذه الصناعة نمواً سنوياً بما يزيد على 10% لعام 2021، لتبلغ المالية الإسلامية نحو 2.7 تريليون دولار خلال عام 2020 مقابل 2.44 تريليون دولار في عام 2019.

وضمن هذا الإطار، تساهم دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 90% من إجمالي الأصول المالية الإسلامية العالمية، حيث تمثل الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية جزءاً كبيراً من إجمالي الأصول المصرفية فيها. مع الإشارة الى أن أصول الخدمات المصرفية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي تجاوزت عتبة 25%، هذا وحسب ما أظهرته المؤشرات الرئيسية لقطاع المصارف الإسلامية لمرحلة التطور متسارعة خاصة المملكة السعودية العربية.

- الإشكالية الدّراسة:

عندما نتحدث عن مستقبل نمو الصناعة المصرفية الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي، لا يمكن لنا أن نتحدث عن ذلك بمعزل عن الظروف الاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا، ومن هذا منطلق وباعتماد على مؤشرات الاحترازية هيكلية حاولت دراستنا الإجابة على السؤال الأساسي:

ما واقع نمو الصناعة المصرفية الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي في ظل تفشي جائحة كورونا؟

ويندرج تحت السؤال الرئيسي جملة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى تطور الصناعة المالية الإسلامية في العالم ككل؟
- ما هو موقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الصناعة المالية الإسلامية العالمية؟
- ماهي أهم التحديات التي صنعتها دول مجلس التعاون الخليجي في الحفاظ على استقرار الصناعة المصرفية الإسلامية وسط جائحة كورونا؟

-فرضية الدّراسة:

تشكل لدينا على الدوام نظرة إيجابية على الصناعة المصرفية الإسلامية العربية، وهذه النظرة تعود لما يملكه القطاع من موارد والعمل حسب أحكام الشريعة الإسلامية، ومن المتوقع أن تستمر الصناعة المصرفية الإسلامية بدول الخليج العربي في النمو بدعم من الأوضاع الاقتصادية القوية والجهود المبذولة من هذه الدول خاصة في ظل الازمة المطروحة.

-أهمية الدّراسة:

تأتي أهمية الدراسة من المزايا الإيجابية التي تتمتع بها المصارف الإسلامية، من حيث قدرتها على تحقيق حالة أفضل من الاستقرار المالي وسط الازمات الاقتصادية، والحاجة الى تحليل عوامل نجاح هذه الصناعة في الدول الخليجية الست.

-أهداف الدّراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- معرفة مدى تطور والانتشار الصناعة المصرفية الإسلامية بالدول الخليجية.
- مناقشة وتحليل المؤشرات الاحترازية والميكانيكية للقطاع المصرفي الإسلامي على مستوى الخليج العربي، ومعرفة الآثار الأولية المرتبة عن تفشي جائحة كورونا.
- قياس مدى قدرة دول الخليج على قيادة تلك الصناعة على المستوي المحلي والعالمي في ظل الأزمات المتزايدة.

-المنهج الدّراسة:

اعتمد البحث بصورة رئيسية على المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، حيث يقوم بوصف الحقائق الراهنة المتعلقة بنمو الصناعة المصرفية الإسلامية بالخليج العربي وسط التغير المفاجئ في الاقتصاد العالمي التي طرحته الأزمة الصحية العالمية، من خلال البيانات وتبويبها وتحليلها واستخلاص النتائج. ومن أجل الإجابة على السؤال المطروح، قمنا بتقسيم الدراسة الى المحاور التالية:

-الدّراسات السابقة:

تهدف دراسة (أحمد شوقي، 2019) "تحليل مؤشرات نمو صناعة المصرفية الإسلامية (2012-2018)" إلى عرض وتحليل متعمق لتقييم مؤشرات ومعدلات نمو صناعة المصرفية الإسلامية على المستوى العالمي خلال الفترة 2012 حتى 2018 لتقدم نظرة واقعية لحجم وتطور صناعة المصرفية الإسلامية من خلال التقارير الصادرة عن المؤسسات والهيئات الدولية ذات العلاقة، توصل الباحث إلى أن صناعة المصرفية الإسلامية العالمية في موقع يمكنها من المحافظة على مسار نمو إيجابي، وزيادة أصولها، ومن أجل ضمان تحقيق معدلات النمو يجب أن تكون صناعة المصرفية الإسلامية على حذر من التحديات التي تواجهها.

كذلك، تركز دراسة (خالد محمد عثمان محمد 2020) "نموذج مقترح لتقييم أثر مؤشرات كفاءة الأداء المالي على تحسين القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك الخليجية- دراسة تطبيقية مقارنة" على اقتراح نموذج لقياس أثر مؤشرات تقييم كفاءة الأداء المالي المصرفي على تحسين القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك الخليجية، مع العمل على وضع دراسة تطبيقية تقارن بين دول مجلس التعاون الخليجي، النموذج تمثل في نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS بإضافة الى مؤشر السلامة المالية الشرعية في البنوك الإسلامية، تشير نتائج الدراسة الى أن مؤشرات المؤثرة على تحسين القيمة الاقتصادية المضافة هي: حقوق الملكية، رأس المال المستثمر، الودائع، السيولة، حساسية مخاطر السوق، جودة الأصول، كفاية رأس المال ويختلف أثر المؤشرات السابقة على تحسين القيمة

الاقتصادية المضافة بشكل معنوي بين بنوك دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية، وبين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من ناحية أخرى.

ومن جهة أخرى، تناولت دراسة أجنبية (Amin Jan & Maran Marimuthu, 2015)

"Altman Model and Bankruptcy Profile of Islamic Banking Industry: A Analysis on Financial Performance" Comparative

بيان صورة إفلاس الصناعة المصرفية الإسلامية بتحليل عدة مؤشرات، عن طريق تطبيق نموذج الائتمان Altman Z-score على أفضل المصارف الإسلامية، من حيث الأصول المصرفية الإسلامية العالمية بخمسة دول، باستعمال عدة المتغيرات تتمثل في مؤشرات الأداء المالي للصناعة المصرفية الإسلامية مثل السيولة والربحية، من أجل تحليل مقارن لخصائص المالية التي تتعلق بالإفلاس تم اختبار نموذج ANOVA Post Hoc Scheffe، توصلت دراسة الى أن المصارف الإسلامية السعودية أقل إفلاساً والمصارف الإسلامية الماليزية أكثر إفلاساً لأنها احتلت المراكز الأدنى بقائمة تصنيف الإفلاس.

كذلك، دراسة أجنبية (Ozili, Peterson k, 2018)

" Banking Stability Determinants in Africa "

سمحت بتحليل محددات الاستقرار الصناعة المصرفية في دول إفريقية، التي تتمثل في نسبة القروض المتعثرة، ومخاطر الإفلاس، نسبة جودة الأصول وتطور التمويل خلال فترة الأزمة وما بعد الأزمة ما قبلها، وتشير نتائج التحليل الى جودة استقرار المصرفي في منطقة الافريقية، والاستقرار المصرفي في هذه منطقة حددته عوامل مهمة وهي: الكفاءة المصرفية، ووجود الأصول المصارف الأجنبية، والتركيز المصرفي، وفعالية الحكومة، والاستقرار السياسي والتنظيم، وحماية المستثمرين، ومراقبة الفساد، ومستويات البطالة.

I- نظرة واقعية عن الصناعة المصرفية الإسلامية بالدول الخليجية: لمحة عامة عن تطورات النمو

والانتشار:

شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية منذ ستينات القرن العشرين تطوراً سريعاً، حيث تمكنت من فرض تواجدها في ساحة الاقتصاد العالمي خاصة في ظل الأزمات، لذا سوف نتطرق الى تاريخ ظهور الصناعة المصرفية الإسلامية وتطورها في الدول الخليجية، وتطور الصناعة المالية الإسلامية وتوزيع نشاطها عبر العالم وتركيب أصولها.

I-1- تطور وانتشار الصناعة المصرفية الإسلامية بالدول الخليج:

تعتبر الدول العربية رائدة الصناعة المصرفية الإسلامية، ولا يضاهاها في ذلك إلا في كل من دول شرق آسيا الإسلامية (ماليزيا وأدونيسا)، يعود تاريخ ظهور مؤسسات التمويل الاسلامي حسب بعض الدراسات الى سنة 1940 في ماليزيا التي أنشأت فيها صناديق للدخار بدون فائدة، و في سنة 1950 انتقلت فكرة اعتماد صيغ تمويل تلزم بأحكام الشريعة الاسلامية الى دولة باكستان بغض النظر عن مدى نجاحها في الأول وتعتبر حاضنة أولى لهذه التجربة، حيث تم إنشاء مصرف صغير في بداية الستينات من القرن العشرين، بهدف مساعدة صغار المزارعين من خلال منحهم قروض صغيرة بدون فائدة ولكن بعمولة بسيطة لتغطية المصارف الإدارية (نعم و رغد، 2010، صفحة 129).

وفي عام 1963 كانت أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي في مصر، سمي ببنوك الادخار المحلية التي أسسها الدكتور أحمد النجار، واستمرت التجربة لمدة ثلاث سنوات (حنيش و عباسي، 2017، صفحة 131)، كما تم تأسيس صندوق إيداع الحج بماليزيا بهدف تأمين التمويل اللازم لرحلة الحج، ومزال يعمل لحد الآن (الكواملة، 2017).

وكان أول مصرف إسلامي حكومي هو مصرف ناصر الاجتماعي في مصر الذي تم تأسيسه في عام 1971، ويتلقى المصرف الودائع ويستثمرها في المشروعات والمقاولات الصغيرة ويوزع أرباحه على المودعين بحسب حصة أموالهم في الاستثمارات (نعم و رعد، 2010، صفحة 130)، على الرغم من كون التجربة قصيرة، إلا أنها كانت ملهمة، وجعلت القائمين على الصناعة المالية (بشكل خاص بالدول الخليج العربي) يدركون إمكانية وجود بنوك تعمل وفق المبادئ المصرفية الحديثة، وتتوافق في نفس الوقت مع متطلبات الشريعة الإسلامية.

لكن هذه المحاولات الإقليمية الفردية صاحبها دعوة دولية إسلامية، ففي مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية عام 1973 تم التأكيد على سلامة الجوانب النظرية والعملية لإقامة نظام للبنوك الإسلامية والاتفاق على تأسيس بنك إسلامي دولي. وبالفعل تم تأسيس البنك الإسلامي للتنمية في جدة عام 1975م، وهو بنك دولي تشارك فيه كل الدول الإسلامية الأعضاء في، وقد تم افتتاحه عام 1976، ويهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية (اتحاد المصارف العربية، 2020).

ثم توالى بعد ذلك تأسيس النماذج الأولى للبنوك الإسلامية، حيث أنشئ بنك دبي الإسلامي بالإمارات عام 1975، وبنك فيصل الإسلامي المصري وبنك فيصل الإسلامي السوداني وبيت التمويل الكويتي عام 1977، والبنك الإسلامي الأردني عام 1978، وبنك البحرين الإسلامي عام 1979، ثم استمرت موجة البنوك الإسلامية ببقية الدول العربية، بل وفي العديد من دول العالم غير الإسلامية (اتحاد المصارف العربية، 2020).

وعلى الرغم من الانتشار الواسع الذي حققته المصارف الإسلامية في مختلف البلدان، كان لتجربة دول مجلس التعاون الخليجي دوراً أساسياً في تنمية وتطوير الصناعة المالية الإسلامية مندفعاً بالطفرة المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة (2000-2014)، يدل على ذلك النمو المطرد لحجم تعاملاتها وتنوع التطبيقات المؤسسية، فضلاً عن الدعم والتحفيز الحكومي الذي يدل عليه مجموعة القوانين والتشريعات الصادرة بكل دول الخليج العربية (قندوز، 2021، صفحة 12)، وفي هذا الاطار يشير التقرير المالي الصادر عن المجلس الخدمات المالية الإسلامية الى أن دول الخليجية تسيطر على صناعة التمويل الإسلامي باستحواذها على ما يقارب من 90% من الأصول متوافقة مع الشريعة، الى أن تصل قيمة أصولها الى 1.318.7 مليار دولار لعام 2020 في ظل الركود الاقتصادي المصاحب للوباء العالمي (كوفيد-19) Islamic Financial Services Board, (2021, p. 6)، وجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (01): مساهمة دول الخليج في الأصول الصناعية المالية الإسلامية العالمية للفترة 2019-2020

الوحدة: (مليار دولار أمريكي).

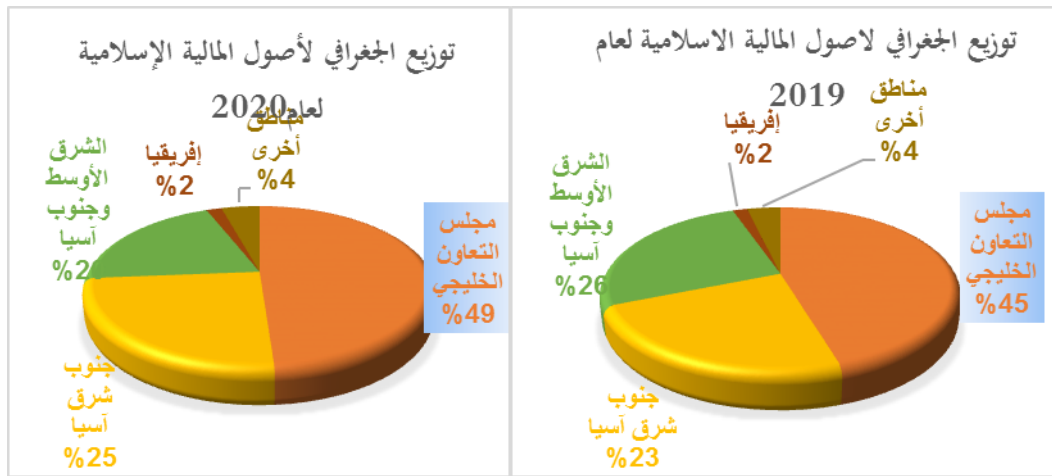
السنة	الصيرفة الاسلامية	التكافل	الصكوك الاسلامية	الصناديق الاستثمار الاسلامية	إجمالي الأصول	النسبة
2019	854	11.70	204.5	36.4	1106.6	%45.4
2020	979.7	123	208.4	46.3	1318.7	%48.9

Source: IFSB, ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD, ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2020, P 12.

IFSB, ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2021, P6

تظهر معطيات الجدول رقم 01 هيمنة القطاع المصرفي على الصناعة بالدول الخليج العربي لتصل الى 979.7 مليار دولار أمريكي لعام 2020 مقابل 854.0 لعام 2019، وقد ظل هذا القطاع مهيمناً منذ بداية تطبيق التمويل الإسلامي (سبعينات القرن الماضي)، وقد خفت الهيمنة مما كانت عليه، وذلك بسبب بروز ونمو المجالات الأخرى، خاصة الصكوك التي تمثل الاداة الرئيسية في أسواق المال الإسلامية ثم تأتي بقية القطاعات الأخرى التأمين التكافل والصناديق الاستثمار الإسلامية، وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصناعة يقدم الشكل (01) نظرة عن ذلك لعامي 2019 و2020، وهي أحداث المعطيات التي أمكن الباحث الوقوف عليها.

الشكل رقم (01): الانتشار العالمي للصناعة المالية الإسلامية (2019-2020).



Source: IFSB, ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD, ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2020, P 12

IFSB, ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2021, P 6.

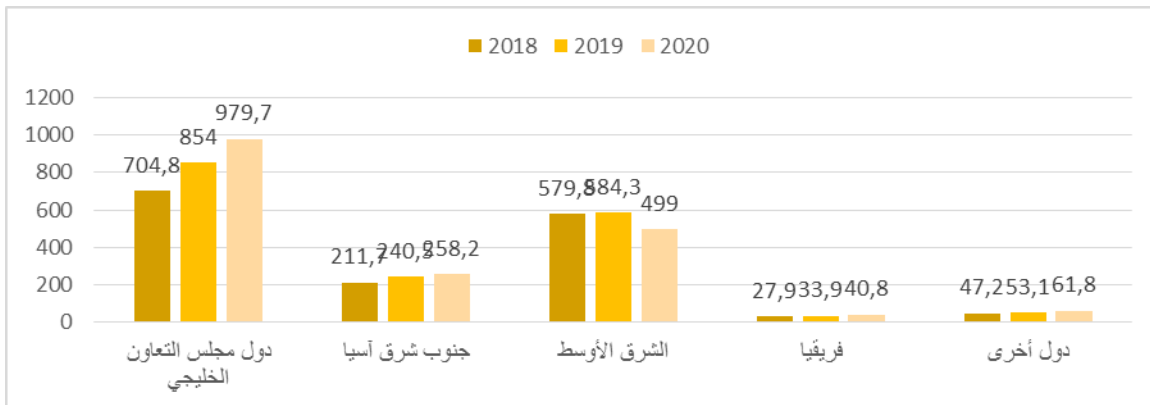
من الشكل أعلاه وبالنظر الى التوزيع الجغرافي لأصول الصناعة المالية الإسلامية، يتبين أن منطقتي الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا تستحوذ على نسبة 45% لعام 2020، وأهم منطقة على الإطلاق هي الخليج العربي بنسبة 45% و49% لعامي 2019 و2020 على التوالي بدون تراجع لكونها تحتضن على أهم المؤسسات الداعمة للصناعة، ودول الشرق الأوسط شهدت انخفاضاً بمعدل 6% لما كانت عليه سابقاً، وتأتي في المرتبة الأخير منطقة دول إفريقية حيث بلغ فيها حجم الأصول حوالي 46.9 مليار دولار بمعدل 1.7%، خلال الفترة الدراسة

نجد الأصول العالمية لصناعة المالية حافظت على نموها ودول الخليج شكلت الجزء الأكبر والأهم برغم أنها كانت مرتبطة بالأزمة الاقتصادية العالمية.

I-2- معدلات نمو الصناعة المصرفية الإسلامية بالخليج العربي:

في ظل تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية 2008 طرحت عليه أزمة أخرى بسبب الوباء (كوفيد-19) لعام 2020، ومع ذلك فإن قطاع المصارف الإسلامية استطاع أن يثبت وجوده في الساحة العربية والعالمية بفضل النتائج الجيدة التي حققتها تزامناً مع الالتزامات الاقتصادية والمالية، وقد أحرزت الصناعة المصرفية الإسلامية تقدماً كبيراً من حيث النمو أصولها لتصل إلى 2.7 تريليون دولار لعام 2020 (وفق تقرير مؤشر تنمية التمويل الإسلامي)، لتمثل 70% من إجمالي صناعة الخدمات المالية الإسلامية والتي يقدر إجمالي أصولها حوالي 3.4 تريليون دولار أمريكي بمعدل نمو 14% مقارنة بـ 2.96 تريليون دولار أمريكي في عام 2019 الذي قدر حجم أصول المصارف الإسلامية بـ 2.06 تريليون دولار أمريكي (Al Ansari & Adil, 2021, p. 23)، وبعد عام 2020 هو الأكثر نمواً لصناعة المصرفية الإسلامية بحيث بلغت فيه عدد المصارف حوالي 527 مصرف (Al Ansari & Adil, 2021, p. 27)، وبيان موقع نمو الصناعة في دول الخليج العربي رسمنا الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): موقع الصناعة المصرفية الإسلامية بالدول الخليج العربي على الصعيد العالمي (2018-2020) الوحدة: (مليار دولار أمريكي).

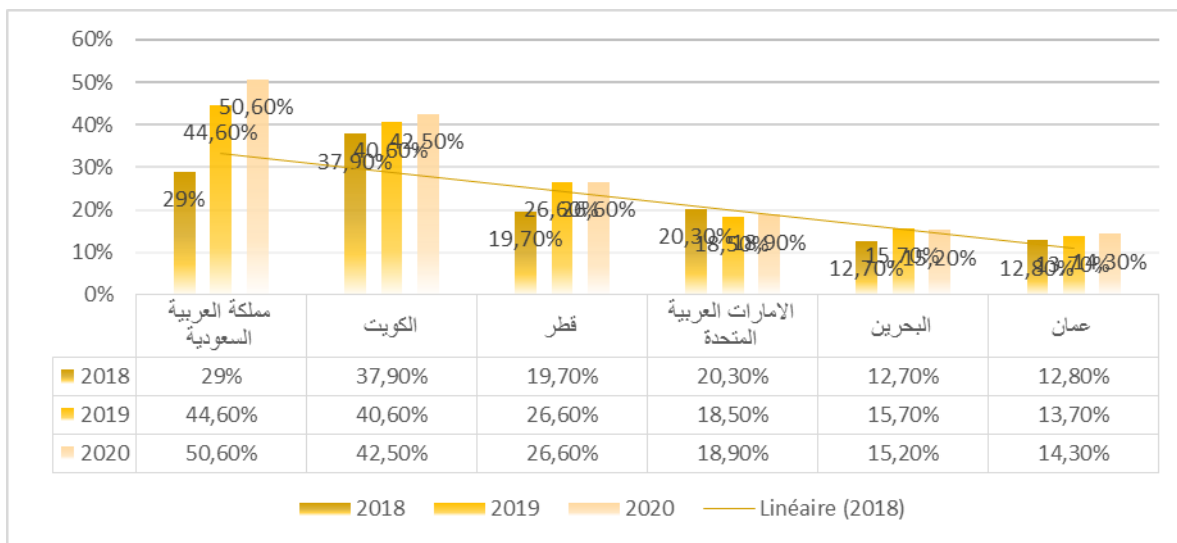


Source: IFSB, ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT
2021, P 6

وهكذا يلاحظ من الشكل رقم 03، مازالت دول مجلس التعاون الخليجي تهيمن على قطاع الصناعة المصرفية الإسلامية، حيث أصبحت المنطقة موطناً لأكثر مصارف إسلامية، بالرغم من توقف النمو القطاع بداية عام 2020 سبب الصدمة المزوجة إلا أنه انعكس الاتجاه، ومن بين الأحداث البارزة في المنطقة لمواجهة تداعيات الصدمة هي اندماج واستحواذ عدة بنوك خليجية، نشوء أكبر بنك في المملكة العربية السعودية متمثل في البنك الوطني السعودي من خلال اندماج البنك التجاري الوطني ومجموعة سامبا المالية، حيث بلغ حجم الأصول 160 مليار دولار أمريكي (Al Ansari & Adil, 2021, p. 29)، كذلك شملت عملية الاندماج البنوك أخرى

التي تمت ما بين بنك الخليج التجاري ومعاريف الريان في قطر إلى إنشاء كيان واحد من أكبر البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في دولة قطر بإجمالي أصول تزيد على 45 مليار دولار، وهناك أيضاً المحاولة أخرى بين بيت التمويل الكويتي للحصول على بنك أهلي البحريني قيمة أصوله 10.1 مليار دولار أمريكي (منصور، 2020) وحيازة بنك دبي الإسلامي لمصرف نور في الإمارات العربية المتحدة في عام 2020 بحجم أصول يقدر بـ 75 مليار دولار (Ali Egari, Ali El khattan, & Fateh, 2021, p. 13)، بنك عمان العربي OAB أكمل عملية الاستحواذ على بنك العز الإسلامي AIB عن طريق مبادلة الأسهم (منصور، 2020) وذلك في سبيل خلق كيانات أكثر قدرة على المنافسة.

الشكل رقم (03): تطور الأصول المصرفية الدول الخليجية الست من إجمالي الأصول المصارف العالمية للفترة (2020-2018)



Source: Islamic Finance and Wealth Management Report 2021, DUBAI, P 13

مع ما سبق ذكره، ومن بيانات النمو-من حيث الحجم- الصناعة المصرفية الإسلامية لدول الخليج العربي، تبرز أن السعودية حلت المرتبة الأولى عربياً خلال عامي 2019 و 2020، وهي ثاني أكبر سوق في البنوك الإسلامية العالمية، 16.8% معدل نمو أصولها في عام 2020 (578 تريليون دولار أمريكي) مقارنة بنسبة 13.8% بحجم 477 تريليون دولار أمريكي لعام 2019 (Sejiny & Adil, 2020)، وكان هذا النمو مدعوماً بالطلب القوي على الائتمان التي أخذت حصة 16.7% وكذا الدعم من جانب السلطات في خصم الوباء، وكذا مقتزناً بانتعاش في قاعدة الودائع مع نمو بنسبة 15.4% (Ali Egari, Ali El khattan, & Fateh, 2021)، وفي عام 2018 المصارف الإسلامية الكويتية سجلت معدل نمو 37.9% هي من تصدرت بالمرتبة الأولى في مجموعة دول الخليج، كما ترأست برنامج البنية التحتية الذي بدأ في إطار "رؤية الكويت الجديدة"، مسجلاً ارتفاعاً 16.5% في الأصول خلال عام 2019 (Ali Egari, Ali El khattan, & Fateh, 2021)، غير أن هذا النمو تعرقل في 2020 وسط الصدمة المزدوجة لانخفاض أسعار النفط والوباء.

ومن ناحية أخرى، شهدت دولة قطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين استقرارا خلال الفترة الأخيرة في قطاع الصناعة المصرفية الإسلامية، إلا أن قطر والبحرين كان ادأهما محسناً بفضل الدعم التنظيمي القوي والتركيز على التطورات التكنولوجية التي أتاحت التنفيذ السهل والأمن للخدمات، والإمارات العربية خفضت بمعدل 1.9% في عام 2019 بسبب الضغوط الاقتصادية الشديدة للجائحة، وعلاوة على ذلك، أبلغت الإمارات ضعف في نوعية أصولها يعزى إلى حد كبير إلى قطاعات عقارية، وفي عمان استمرت حجم أصول المصارف الإسلامية في ارتفاع وسط تأثيرات جائحة كوفيد-19 وتداعيتها وعلى سبيل المثال سجل بنك نزوى، البنك الإسلامي الرائد في سلطنة عمان نمواً بنسبة 37% (KPMG, 2020, p. 3).

كان أداء البنوك الإسلامية لدول مجلس التعاون الخليجي أحسن من البنوك التقليدية التي سجلت تراجعاً في إجمالي صافي الأرباح بنسبة 34.7% إلى 12.3 مليار دولار أمريكي في نصف الأول من العام 2020 مقارنة 18.8 مليار دولار أمريكي بالعام الماضي (KPMG, 2020, p. 4).

I-3- الواقع العملي للمصارف الإسلامية الخليجية (المشهد التنافسي):

أثبتت البنوك الإسلامية الخليجية قدرتها على العمل في سوق التمويل المصرفي وسط تقلبات شهدتها المنطقة من تغير أسعار الصرف وتذبذب حركة النفط خلال السنوات الأخيرة، إلى جانب الأزمات العالمية وبما فيها جائحة كورونا (أبو أزرق، 2021)، وينعكس ذلك في النمو الذي شهدته دفاتر القروض والودائع الإجمالية لأغلبية البنوك الإسلامية الكبرى في المنطقة من حيث حجم الموجودات (أنظر جدول رقم 2).

جدول رقم (02): أكبر البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي في العالم (مليار دولار أمريكي،

2020)

البنك	البلد	حجم الأصول	الودائع	صافي القروض
مصرف الراجحي	مملكة العربية السعودية	126.58	103.31	85.24
بنك دبي الإسلامي	الإمارات العربية المتحدة	78.18	55.60	53.11
بيت التمويل الكويتي	الكويت	70.74	50.39	35.36
مصرف الإنماء	مملكة العربية السعودية	42.36	32.25	30.02
مصرف أبو ظبي الإسلامي	الإمارات العربية	34.51	27.34	22.56
مجموعة البركة المصرفية	البحرين	28.25	7.51	2.85
بنك الجزيرة	مملكة العربية السعودية	24.86	18.36	14.57
بنك دخان (بروة سابقاً)	قطر	23.30	1.98	15.80
بنك بوبيان	الكويت	21.18	16.80	15.87
مصرف الشارقة الإسلامي	الإمارات العربية المتحدة	14.47	9.07	2.11

Source: Islamic Finance and Wealth Management Report 2021, DUBAI, P 14

بيانات الجدول رقم 2 تمثل تصنيف أكبر عشرة المصارف الإسلامية في العالم من حيث الأصول، وجدت كلها تنتمي الى المنطقة الخليج العربي بحيث سجلت ثلاثة المصارف من المملكة العربية السعودية وكذا من الإمارات في المراتب العشرة الأولى، ومصرف الراجحي يحتل المرتبة الأولى في قائمة أكبر البنوك الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي بأصول مالية تقدر بـ 126.58 مليار دولار، الى جانبه يتصدر كل من بنك دبي الإسلامي، وبيت التمويل الكويتي بالمركز الثاني والثالث بأصول قدرها 78.18 مليار دولار و 70.74 مليار دولار على التوالي ، فيما بعد احتل مصرف الإنماء المركز الرابع بإجمالي موجودات التمويل 30.2 مليار دولار وارتفعت الودائع الى 32.25 مليار دولار، وجاء كل من مصرف ابو ظبي الإسلامي ومجموعة البركة المصرفية وبنك الجزيرة بإجمالي أصول مالية 39.98 مليار دولار، في حين صنف مصرف دخان كثمان أقوى مصرف إسلامي التي بلغت إجمالي أصوله 23.30 مليار دولار ونسبة نمو 11.8% ويعتبر كيانا ناتجا عن اندماج كل من بنكي بروة وبنك قطر الدولي، وبأني في المرتبة الأخيرة كل مصرف بوبيان ومصرف الشارقة الإسلامي، تعد المملكة العربية والإمارات العربية أكثر المشاركين بالقائمة.

II- تقييم مؤشرات الصناعة المصرفية الإسلامية بالخليج العربي:

تقييم حجم تأثير الجائحة على أداء صناعة المصرفية الإسلامية في الدول مجلس التعاون الخليجي، بالاعتماد على خمسة مؤشرات رئيسية (احترازية) في تحليل صلابة ومرونة القطاع، بما يتماشى ذلك مع اتفاقية بازل 3 وقواعد سلامة النظام المالي التي حددها صندوق النقد الدولي، تشمل المؤشرات: كفاية رأس المال، تم تعديل جودة الأصول والأرباح والرافعة المالية والسيولة.

II-1- رأس المال التنظيمي:

المتطلبات التنظيمية لرأس المال بوصفها مقياساً احترازياً، يهدف الى ضمان مؤسسة المالية تعرض للمخاطر عن طريق رأس المال ذي جودة عالية يتمتع الخسائر على أساس قابل للاستمرار، فضلاً عن الحفاظ على ثقة عملائها وغيرها من أصحاب المصلحة في تعاملاتهم مع المؤسسة، كل ذلك الى تعزيز مرونة الأنظمة المالية حول العالم واستقرارها (المعيار 23 لمعدل كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية، 2021، صفحة 9)

يضمن المتطلب التنظيمي الأساس لرأس المال، احتفاظ المؤسسات المالية بالحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال CAR في جميع الأوقات، معبراً عنه بنسبة مئوية من موجوداتها المرجحة بحسب أوزان مخاطرها (المعيار 23 لمعدل كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية، 2021، صفحة 9)، وبناءً على ذلك، تعكس قدرة النظام المصرفي الإسلامي على استيعاب الخسائر والتوسع التشغيلي، وفي ذات السياق تم تعديل المعيار المعدل لكفاية رأس المال (المعيار رقم 15) الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية من أجل ملاءمته بالمعايير العالمية لرأس المال، وخصوصاً في ظل الإصلاحات النهائية لبازل 3، وسيضمن دمج أفضل الممارسات العالمية في المعيار توفير أرضية متكافئة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مقابل المؤسسات المالية التقليدية الخاضعة للإطار التنظيمي لرأس المال (Islamic Financial Services Board, 2019)، استناداً على بيانات المؤشرات المالية الإسلامية الاحترازية والهيكلية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية يتم تحليل نسبة كفاية رأس المال والشرحية الأولى لنسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية بدول الخليج العربي

جدول رقم (03): نسبة كفاية رأس المال CAR والشرجة الأولى لنسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية بالدول الخليجية

المؤشر	19Q1	19Q2	19Q3	19Q4	20Q1	20Q2	20Q3	20Q4	البلد
Car	20.9%	20.9%	20.2%	20.2%	19.3%	19.6%	19.7%	19.5%	السعودية
Tier1toRWAs	19.1%	19.0%	18.3%	18.4%	17.5%	17.8%	18%	17.7%	السعودية
Car	17.7%	17.7%	18.4%	17.9%	17.6%	17.7%	18.3%	20.1%	الإمارات
Tier1toRWAs	16.6%	16.6%	17.3%	16.8%	16.9%	16.5%	17.1%	18.9%	الإمارات
Car	17.9%	18.2%	18.5%	18.3%	18.1%	18.7%	18.4%	17.8%	البحرين
Tier1toRWAs	16.2%	16.5%	16.8%	16.5%	16.4%	16.8%	16.5%	16%	البحرين
Car	17.3%	18%	17.6%	18.1%	16.6%	16.6%	16.5%	17.7%	الكويت
Tier1toRWAs	15.9%	16.6%	16.2%	16.7%	15.2%	15.2%	15.1%	15.9%	الكويت
Car	18.3%	17.6%	17.6%	19.1%	18.8%	18.3%	18.1%	18.5%	قطر
Tier1toRWAs	17.4%	16.6%	16.6%	18.2%	17.8%	17.3%	17%	17.5%	قطر
Car	15.1%	14.5%	14.3%	14.1%	13.4%	13.2%	14%	14.5%	عمان
Tier1toRWAs	14.3%	13.6%	13.4%	13.3%	12.7%	12.5%	13.3%	13.5%	عمان

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المؤشرات الاحترازية والميكيلة لصناعة التمويل الإسلامي (PSIFIS)، متاح على الرابط التالي:

https://www.ifsb.org/psifi_03.php

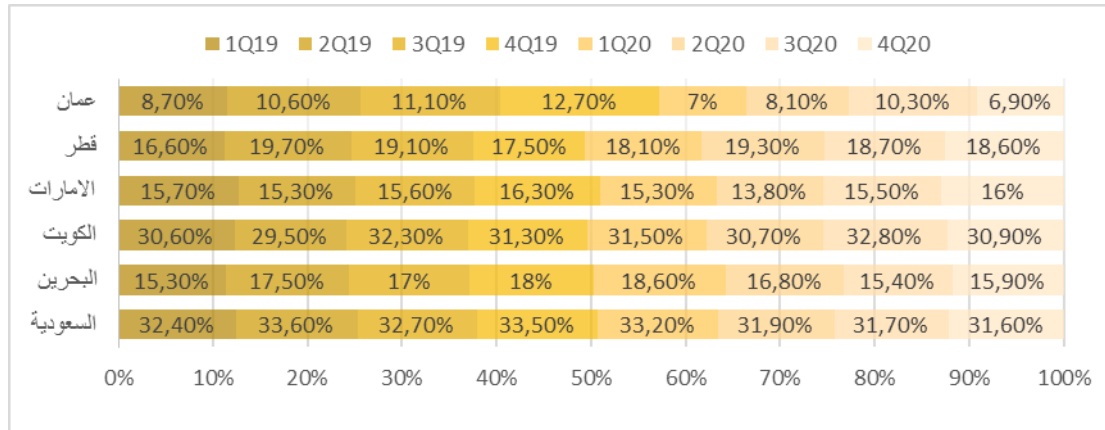
كفاية رأس المال CAR تستخدم لقياس كفاءة البنوك ومدى إستيعاب الخسائر المحتملة وحماية الودائع (عثمان، 2020، صفحة 7)، وتحليل الجدول سابق نجد أن الصناعة المصرفية الإسلامية في دول الخليجية دخلت الأزمة الناجمة عن كوفيد-19 بنسب لكفاية رأس المال المستقرة، كما نلاحظ أن المجموعة سجلت نسب أعلى بكثير من عتبة التي قدرت بـ 10.5% أثناء الجائحة ومما هو مطلوب من قبل البنوك المركزية لدول الخليج العربية، ومما هو محدد من قبل مقررات بازل 3 ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، وبالتالي فإن القطاع المصرفي للمجموعة تتمتع بملاءة مالية جيدة من خلال تحقيق نسب كبيرة لكفاية رأس المال.

II-2- مؤشر السيولة والربحية:

بوصفها المؤشر الأساسي يقيس قدرة الصناعة المصرفية الإسلامية على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل (ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD, 2020) تسمح بتحديد المستوى الملائم من النقود للحفاظ على التعادل ما بين السيولة والربحية (عثمان، 2020) باعتبار أنها تشكل قلقاً كبيراً بالنسبة الى عديد من الدول التي تملك أصول المصرفية الإسلامية، بحيث أنها تحتفظ بكميات كبيرة من السيولة المستحقة لعدم وجود أساليب متوافقة مع أحكام الشريعة لإدارة السيولة، حتى غيرها تواجه نقص في السيولة

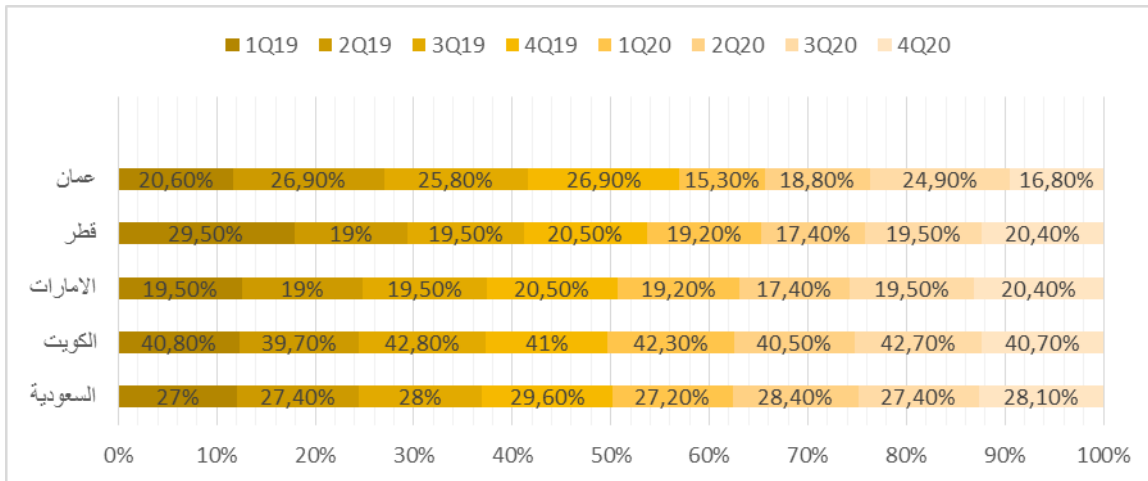
المستحقة لضغوط الاقتصاد الكلي ومعدلات التضخم العالية (شوقي، 2019، صفحة 24)، وفي ظل غياب تطبيق نسب السيولة الحديثة للمصارف الإسلامية الخليجية التي أملت بازل 3 المتمثلة في نسبة تغطية السيولة LCR، ونسبة صافي التمويل المستقر NSFR متضمنة المؤشرات المالية الإسلامية الهيكلية (استثناء المملكة العربية السعودية والكويت، عمان)، سيتم تحليل أداء المصارف الإسلامية لدول الخليج العربي من خلال نسبة الأصول السائلة LAR، ونسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل بالإضافة إلى المتاح من نسب LCR و NSFR، والشكل أدناه يظهر ذلك.

الشكل رقم (04): نسبة الأصول السائلة LAR للمصارف الإسلامية الخليجية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المؤشرات الاحترازية والهيكلية لصناعة التمويل الإسلامي (PSIFIS)، متاح على الرابط التالي:
https://www.ifsb.org/psifi_03.php

الشكل رقم (05): نسبة الأصول السائلة LAR للمصارف الإسلامية الخليجية



المصدر: اعتماداً على بيانات المؤشرات المالية الإسلامية (PSIFIS) للخدمات المالية الإسلامية ifsb

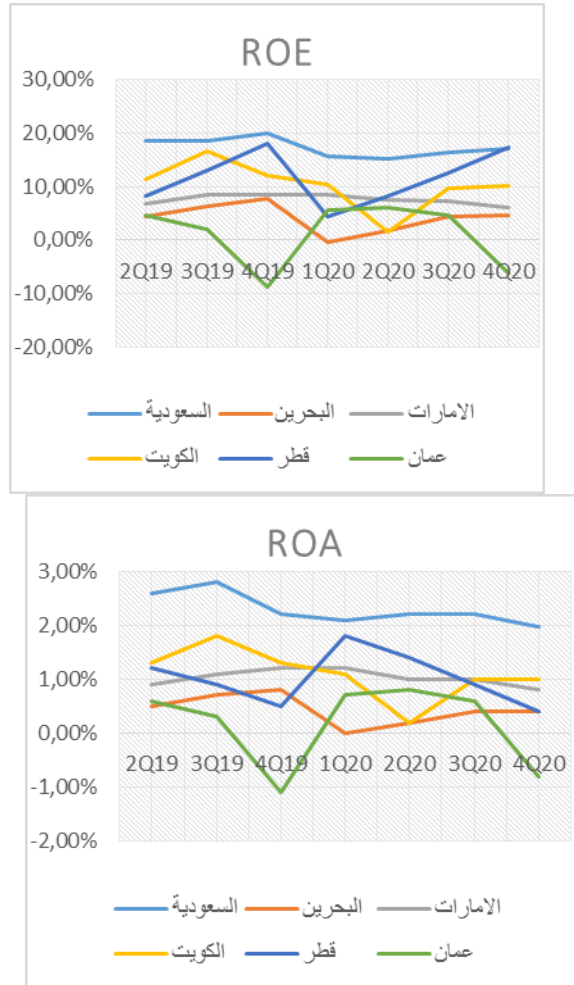
من الشكّلين السابقين واعتماداً على مؤشرات الفرعية للسيولة، يتبين أن السيولة لدى البنوك الإسلامية في دول الخليج تبقى قوية أيضاً بحسب المعايير الدولية؛ حيث تملك البنوك للاحتفاظ بمبالغ كبيرة من النقد والأدوات

المكافئة للنقد ، نظراً للنقص في الأصول السائلة عالية الجودة إلا أنها كانت تتميز باستقرارها، كما حققت السعودية استقرار في نسبة الأصول السائلة LCR طيلة عام 2020 قدرت بـ 31% وبدولة الكويت سجلت استقرار في نسبة الأصول السائلة الى الالتزامات قصيرة الأجل LASLR تتراوح ما بين 40% و 42% إضافة إلى ذلك، كانت معظم إصدارات الحكومات الخليجية (باستثناء عُمان والبحرين) سندات تقليدية، مع ذلك، نعتقد بأن بعض الحكومات الخليجية قد تبدأ بالتفكير في اللجوء إلى هوامش السيولة لدى البنوك الإسلامية من خلال إصدار الصكوك في عامي 2017 و 2018؛ حيث أدت الإجراءات الطويلة والمعقدة نسبياً المتبعة في إصدار الصكوك حتى الآن إلى تراجع هذا الاتجاه، وقد دفع ذلك في نفس الوقت مسألة توحيد مواصفات الصكوك إلى صدارة جداول أعمال صنّاع القرار والمشاركين في السوق.

ونسبة تغطية السيولة LCR لدول التالية السعودية والكويت وعمان أعلى مما هو مطلوب من طرف السلطات الرقابية (100%) حيث بلغت في الربع الثاني من عام 2020 157% و 179% و 199% على التوالي، وبلغت نسبة التمويل المسقر NSFR بدولة السعودية والكويت 123.2% و 115.6% أعلى مما هو المطلوب من السلطات الرقابية (100%) ودولة عمان سجلت أقل من نسبة المطلوبة بلغت حوالي 92.7%، إن المصارف الإسلامية لدول الخليج استمرت في الحفاظ على معدلات السيولة.

الربح المحور الأساسي في قيام كثير من الأنشطة الاقتصادية، إذ يعكس مؤشر الربحية الأداء الكلي للمؤسسات والشركات (بولحية و بوجمعية، 2016، صفحة 7)، والربحية بالنسبة للمصارف مقياس العلاقة بين أرباحه من ناحية، والأموال التي ساهمت في تحقيقها من ناحية أخرى (صياء الدين، 2021، صفحة 140)، وتعتبر هدفاً ومقياساً للحكم على مستوى كفاءتها (لنصاري، محيريق، و فودوا، 2021، صفحة 325)، تستخدم أربعة مؤشرات فرعية لتحليل مستوى ربحية المصارف الإسلامية بدول مجلس التعاون المتمثلة في العائد على حقوق الملكية ROE، والعائد على الأصول ROA التي تشير الى مستوى الربح عن كل وحدة من الأصول، بينما المؤشران الأخيران يقيسان النسبة المئوية للأرباح ومستوى كفاءة التشغيلية تتمثل في هامش صافي الربح NPM ونسبة التكلفة الدخل CTI.

الشكل رقم (05): معدلات ربحية المصارف الإسلامية الخليجية ROA و ROE



المصدر: تم إعداده الباحثين بالرجوع الى بيانات المؤشرات المالية الإسلامية (PSIFIS) للخدمات المالية الإسلامية ifsb

الشكل رقم 6 يبين معدل العائد على حقوق الملكية ROE ومعدل العائد على الأصول ROA للمصارف الإسلامية الخليجية الذي بلغ كأقصى حد 20% و 2.8% على التوالي، بحيث شهد معدل ROA تراجعاً مستمراً خلال الفترة الدراسة حتى وصل الى أدنى مستوياته مع الربع الأول والثاني لعام 2020، ومعدل ROE شهد تذبذب ينخفض تارة ويرتفع تارة أخرى، باستثناء دولة قطر التي كانت مؤشرات الربحية لعام 2018 منخفضة بسبب الظروف الاقتصادية (شوقي، 2019، صفحة 23)، إلا أنها خلال عامي 2019 و 2020 حققت تحسن واضح في مؤشرات الربحية بسبب الحجم الكبير للودائع في البنوك الإسلامية الى جانب ذلك، استفادت بشكل كبير من التكنولوجيا عبر استغلال المنصات الإلكترونية والتطبيقات على الهواتف المحمولة، بالإضافة الى اهتمام الجهات الرقابية لهذا القطاع (حداد، 2021).

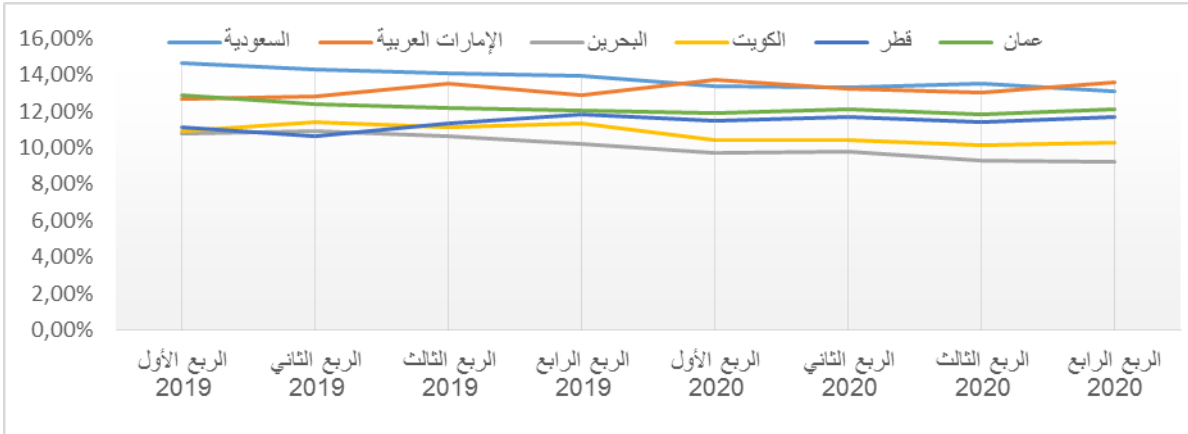
إن المصارف الإسلامية لدول مجلس التعاون الخليجي شهدت عدم استقرار في مؤشرات الربحية خلال الفترة الجائحة بعد استبعاد دولة قطر التي حققت نمواً..

II-3-الرافعة المالية وجودة الأصول للمصارف الإسلامية الخليجية:

المؤشر الأساسي الرابع، الرافعة المالية (Leverage) تعمل وفقاً لتعريف الجهات الرقابية كمؤشر مساند لرأس المال على أساس المخاطر لكي تساهم في بناء معدل رافعة مالية آمن على مستوى النظام المصرفي الإسلامي

بالكامل (شوقي، 2019، صفحة 27)، وتتمثل في نسبة الأصول داخل وخارج الميزانية دون إدخال المخاطر، يتوجب أن تكون النسبة أكبر أو تساوي 3% (الشريحة الأولى لرأس المال / إجمالي الأصول والتزامات العرضية) (محمود، محفوظ، منصور، و حلمي، 2021، صفحة 86).

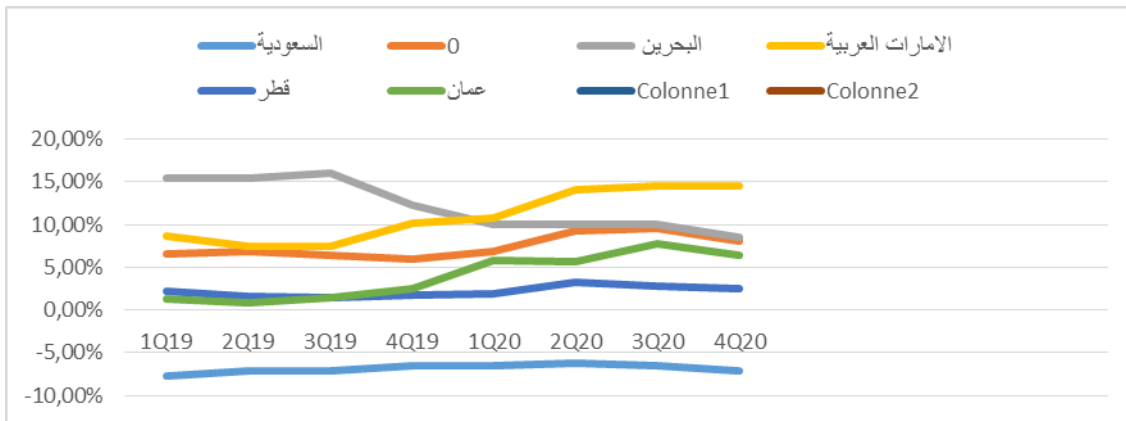
الشكل رقم (07): نسبة الرافعة المالية (Leverage) للمصارف الإسلامية



المصدر: تم إعداده بالرجوع الى بيانات المؤشرات المالية الإسلامية (PSIFIS) للخدمات المالية الإسلامية ifsb

بتحليل نسبة الرافعة المالية للمصارف الإسلامية لمجموعة دول الست الخليجية، التي وضعت على شكل أرقام في الشكل أعلاه أن، جميع المصارف الإسلامية لدول الخليج سجلت نسب أعلى بكثير من نسبة العتبة 3% وفقا لمعايير IFSB و BCBS.

الشكل رقم (08): تطور نسبة الديون المتعثرة NPF لصناعة المصرفية الإسلامية الخليجية



المصدر: تم إعداده بالرجوع الى بيانات المؤشرات المالية الإسلامية (PSIFIS) للخدمات المالية الإسلامية ifsb

جودة الأصول لها أهمية خاصة في نظام التقييم الصناعة المصرفية الإسلامية، تعني حيازة المصرف على أصول جيدة لها القدرة على تحقيق العوائد وكفاية ضمانات وكفاية مخصصات واستمرار عملها والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية (عثمان، 2020، صفحة 9)، تقييم الأصول لقياس مخاطر الائتمان المرتبط بها، والشكل أعلاه يمثل جودة الأصول لدى المصارف الإسلامية بدول المجلس التعاون، هو مؤشر أكثر تحليلاً ليعكس نسبة الموجودات

المتعثرة (نسبة القروض المتعثرة NPF)، كما توقعت وكالة ستاندرد اند بورز للتصنيف الائتماني أن البنوك الإسلامية الخليجية تتمكن من الاحتفاظ بمرونة كافية في 2019 و 2020 بعد أن استطاعت تطويع ظروف السوق الصعبة التي رافقت عام 2018، كما شاهد هذا العام استقرار مؤشرات جودة أصول البنوك الإسلامية، حيث بلغ متوسط نسبة التمويل غير المنتجة 3.1% من إجمالي التمويل المصرفي وبلغت نسبة تغطية المخصصات لهذه القروض 167.7% في نفس التاريخ، وكان هذا تحسناً عن أداء 2017، بفضل اعتماد المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية (محمود ع.، 2019).

وعلى عكس ذلك، ومع تطورات فيروس كورونا ونهاية الربع الأول وبداية الربع الثاني لسنة 2020 سجل قطاع المصرفي الإسلامي لدول الخليجية تدهوراً في جودة الأصول يوضح ذلك زيادة نسبة قروض المتعثرة NPF مع انخفاض في نسبة المخصصات باستثناء البحرين التي شهدت تحسناً خلال هذه الفترة، تظهر أرقام جودة الأصول بدولة قطر هي الأقل بالمقارنة مع دول الأخرى ثم تليها دولة عمان إلا أن نسبتها في اتجاه التصاعدي خلال الفترة الجائحة، ومع نهاية عام 2020 تبين أن هناك تحسن في معدلات NPF لدول الخليجية الست لانتعاش جودة الأصول من جديد.

III-تقييم استقرار الصناعة المصرفية الإسلامية لدول الخليج وسط جائحة كورونا:

استطرداً لتحديد واقع نمو الصناعة المصرفية وسط الأزمة العالمية الناجمة عن فيروس كورونا، من مهم أن نعقب هنا، وبالتحديد مدي استقرار ومتانة النظام المصرفي الإسلامي بدول الخليج العربي، أولاً تحديد مفهوم ارتباط الاستقرار المالي بالآزمات المالية، وثانياً الاعتماد على البيانات المالية أعلاه واستخدام نموذج الاستقرار المالي z-score للقياس والتحليل، نتائج التحليل كما يلي:

III-1-ارتباط مفهوم الاستقرار المالي بالآزمات المالية:

تجدر الإشارة الى مفهوم مصطلح الاستقرار ويشير الى الحالة الثابتة للنظام المالي من حيث كفاءته ووظيفته التشغيلية. وحتى في حالة حدوث اضطرابات، بعبارة أخرى، الاستقرار هو حالة توازن من المرونة حيث يتم تقليل احتمالية حدوث صدمات في الميزانية العمومية (ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD، 2020، صفحة 25)، وتنظر إحدى الدراسات الى حالة عدم الاستقرار المالي ناتج عن حدوث صدمات في النظام المالي تؤدي الى وقف تدفق المعلومات، أما حالة عدم الاستقرار المالي للمصارف هي لحظة إعلان عن الإفلاس والتصفية وانتهاء حياة المؤسسة المصرفية، لكونه مرتبط بنسبة ارتفاع القروض المتعثرة NPF (زيرير و الحموي، 2016، صفحة 311).

ومما سبق يتضح أن، الاستقرار المالي لصناعة المصرفية الإسلامية تجنب وقوع في الآزمات المالية، مما يؤدي الى اختلال السيولة لدى المصارف الإسلامية.

III-2-نموذج الاستقرار المالي z-score:

يعتبر مؤشر Z-score من المقاييس الحديثة التي تستخدم لقياس درجة الاستقرار المالي للمصارف، وقد أصبح هذا المؤشر- في الأدبيات المصرفية الحديثة- من المؤشرات الشائعة الذكر والاستخدام من أجل تحديد

السلامة والصحة المالية للمصارف (عبد الحي، 2014، صفحة 58)، بحيث يوجد درجة z التقليدية القائمة على معدل العائد على الأصول وتم تطوير درجة z بديلة التي تستند الى نسبة التنظيمية لرأس المال للمصرف.

III-2-1 مؤشر z-score التقليدي القائم على ROA:

يستخدم مؤشر الاستقرار z-score للتنبؤ بالتعثر المالي، ويعتمد على معيار قياسي للسلامة المالية لمجموعة من المؤسسات المالية المختلفة، ويعبر إحتمال بأن قيمة الأصول تصبح أقل من قيمة الديون (غصان و قندوز، 2011، صفحة 9)، هو مؤشر مركب يستخدم لقياس مدى الاستقرار المصرفي (قياس مخاطر الإفلاس المصرفي)، وذلك بناءً على فكرة مفادها: بأن العائد على الأصول ROA ذو توزيع طبيعي متوسطه $u(ROA)$ وانحرافه المعياري $\sigma(ROA)$ وأن نسبة رأس المال المصرفي CAR (زير و الحموي، 2016، صفحة 311)، وعلاقة كالتالي: (Ozili P.K., 2018, p. 10)

$$Z\text{-score} = ((ROA) + CAR) / \sigma(ROA)$$

حيث $u(ROA)$: تمثل متوسط العائد على الأصول خلال ربع السنة.

$\sigma(ROA)$: تمثل الانحراف المعياري للعائد على الأصول خلال ربع السنة.

CAR: كفاية رأس المال لربع السنة.

وحسب النتائج المتوصل إليها، وفق النموذج الأصلي لتصنيف z-score ومجال الاستقرار والسلامة المالية المصرفية، إذا كانت أقل من 1.81 فهناك احتمال الفشل أو التعثر، أكبر من أو تساوي 2.99 فلا وجود لاحتمال التعثر وهو المجال الأمثل لقيمة، أما إذا كانت في المجال 1.81-2.99 فهي في المنطقة غير المعرفة، يعني نموذج z-score يقيس أخطار تخلف عن السداد (أخطار الإفلاس).

فيما يخص ملائمة المؤشر للقياس، أنه لا يرتبط بطبيعة نشاط المؤسسات البنكية، ولكنه يركز على مخاطر البنوك في توظيف ما لديها من أصول واحتياطات. وينطبق المؤشر أكثر على البنوك التي لها استراتيجيات مخاطرة عالية مقابل عوائد كبيرة أو استراتيجيات مخاطر منخفضة مقابل عوائد صغيرة، لكن في إطار الصدمات والهزات المالية قبيل وأثناء وبعد حدوث الأزمات المالية، فإن المخاطر العالية قد تنتهي بإفراز عوائد هزيلة بل سلبية، كما أن المخاطر الصغيرة قد تنقلب إلى عوائد كبيرة. مما يستوجب نمذجة محددة لمؤشر z-score قصد تفسير محدوداته (غصان و قندوز، 2011، صفحة 9)، والشكل الموالي يوضح تصنيف z-score ومجال الاستقرار والسلامة المالية والمصرفية

III-2-2 درجة z-score التنظيمية الجديدة:

تم تطوير درجة "Z" التنظيمية الجديدة تستند على تنظيم البنك بدلاً عن معيار نسبة رأس المال الى الأصول، وحسب التعريف التقليدي أن لدرجة Z بإمكان المصارف أن تعاني من الإفلاس، اما حسب درجة Z تنظيمية فإن المصرف يعاني من ضائقة تنظيمية بمعنى ينخفض نسبة رأس المال التنظيمي CAR الى ما دون العتبة TR (8%)، أو تنخفض نسبة الأسهم العادية من المستوى 1 الى أقل من (4.5%) بموجب مقررات بازل 3 ويسمح لنا ربط درجة Z لرأس المال التنظيمي بما يلي: (bouvatiar, leptit, rehault, & strobel, 2018, p. 4)

$$Z\text{-score} = (\mu\text{CAR} + \text{TR}) / \sigma\text{CAR}$$

بحيث تشير بعض الأدبيات إلى أن رأس المال علاقة إيجابية مع الاستقرار المالي للبنوك، حيث إنه كلما ارتفع رأس المال كلما أصبحت قدرة البنك أكبر على امتصاص الخسائر خلال الأزمات، للوصول إلى قياس الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية وفق نموذج Z-score التقليدي تم الاعتماد على البيانات السابقة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (04): درجة z-score التقليدية للمصارف الإسلامية بدول الخليج

z-score	ROA Q2	CAR Q2	z-score	ROA Q1	CAR Q1	دول الخليج العربي
26.9434	2.2	19.6	16.7406	2.1	19.3	السعودية
24.97	0.2	18.1	16.1958	0	18.1	البحرين
13.4090	0.2	16.6	15.5105	1.1	16.6	الكويت
24.3233	1	17.6	15.9673	1.2	17.6	الإمارات
25.8954	1.4	18.8	16.7440	1.8	18.8	قطر
18.8211	0.8	13.4	14.0485	0.7	31.4	عمان

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على مخرجات Excel و Spss

من خلال الجدول 04 يتبين أن قيمة المؤشر الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية بمنطقة الخليجية لربع الأول من عام 2020 تتأرجح ما بين (16.7-140.4) وهي قيمة موجبة لجميع المصارف المدروسة التي تدل على الاستقرار المالي والمصرفي، وخلال الربع الثاني من عام 2020 خلال ما شهد العالم إغلاق تام لجميع القطاعات ارتفع معدل الاستقرار المالي إلى أن يصل إلى 26.9 هذا ما يدل على استمرار النشاط المصارف الإسلامية في تقديم خدماتها عبر تطبيقاتها الإلكترونية بسلاسة وأمان.

ومما هو جدير بالتنبيه عليه في الختام أنه كلما طال أمد الجائحة، مصحوبة انفجار أزمات اقتصادية أخرى مثلاً إنخيار أسعار النفط هذا من الممكن يعود بالنتائج السلبية على الصناعة المصرفية الإسلامية.

IV - خاتمة:

إن ظهور الأزمة الصحية العالمية (كوفيد-19) سبب أوضاعاً اقتصادية ومالية استثنائية وبالعلة الصعوبة والتعقيد بالنسبة لجميع الاقتصاديات دول العالم، مما انعكس سلباً على النشاط الاقتصادي، إلا أن الصناعة المصرفية الإسلامية بمنطقة الخليج العربي عكس ذلك، وحسب العرض السابق لتحليل مؤشرات الصناعة تبين أنها في موقع يمكنها الحفاظ على مسار نموها، حيث أنها شهدت نوعاً من الاستقرار في المرحلة الأولى، وفي المراحل الموالية حققت تطوراً وازدهاراً كبيراً حسب الأوضاع الراهنة ولما صنعتها المنطقة من التحديات، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن الإشارة إليها في هذا الصدد:

- كان موقف دول الخليج العربي قوياً في مواجهة شراسة هذه الأزمة، مدعوماً بموجة من السياسة السريعة والتدابير التي اتخذتها من أجل تخفيف الظروف وتعزيز المالية، وتعتبر فرصة للمصارف الإسلامية لصياغة نموذج في إدارة الأزمة.

- كان موقف دول الخليج العربي قوياً في مواجهة شراسة هذه الازمة، مدعوماً بموجة من السياسة السريعة والتدابير التي اتخذتها من أجل تخفيف الظروف وتعزيز المالية، وتعتبر فرصة للمصارف الإسلامية لصياغة نموذج في إدارة الازمة.

- يعد الخليج موطن لبعض ومن أكبر مصدري النفط والغاز في العالم، ولها العديد من صناديق الثروة السيادية، ويعتبر هذا أحد المصادر المهمة للسيولة، لذا البنوك الإسلامية دخلت الازمة مجهزة بشكل أفضل.

- تمكنت الصناعة الاستفادة من التطورات التقنية المالية وتسيير المعوقات التشغيلية التي سببتها الجائحة، والحرص على ابتكار أدوات مالية حديثة متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتلبية احتياجات عملائها المختلفة.

- عملت دول الخليج على إنقاذ كيانات المصرفية الصغيرة، بالاعتماد على موجة من عمليات الاندماج والاستحواذ المصارف الإسلامية بحصولها على كيانات مالية كبيرة وقوية قادر على التحمل التداعيات الاقتصادية الناجمة كوفيد، وتحقيق أبعاد إيجابية على الاقتصاد.

- اعتمدت المصارف الإسلامية لدول الخليجية - باستثناء البحرين والامارات - على معايير بازل 3 اتخاذ نسبتين للوفاء بنسبة السيولة الأولى للمدى القصير المتمثلة في نسبة تغطية السيولة، بينما الثانية لقياس السيولة في المدى المتوسط والطويل نسبة التمويل المستقر.

ولتحقق الصناعة المصرفية الإسلامية المزيد من النمو والاستقرار وانتشار الواسع عبر العالم، بتشكيل جهاز قوي مبني على مقاصد الشريعة الإسلامية وقادر على مواجهة الازمات خاصة المفاجئ، هناك جملة من التوصيات:

- توفير التشريعات والقوانين اللازمة لتهيئة المناخ لتطبيق الصيرفة الإسلامية قادر على إدارة الازمات.

- بالضرورة أن تضع المصارف الإسلامية استراتيجيات، للاعتماد على التقنيات المالية الجديدة التي تعزز الخدمات المالية الإسلامية بشكل كبير.

- ضرورة أن تسعى المصارف الإسلامية الى تحويل استراتيجياتها، من التوسع الأفقي الذي يتم على مستوى الجغرافي بفتح فروع جديدة الى التوسع النوعي بفتح بنوك رقمية افتراضية على النمط الإسلامي وتحاكي التطور المتواصل في تقنيات التكنولوجيا المالية.

- ضرورة وضع مراكز للقيام على تأهيل الكوادر البشرية علمياً ومهنياً وتقليل من اختلافات بين الهيئات الشرعية، والعمل على دراسة السوق وكل ماهو جديد لدعم وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية.

V - قائمة المراجع:

Bibliographie

Al Ansari, R., & Adil, M. (2021). *ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT 2021 ADVANCING ECONOMIES*. dubai. Consulté le 02 03, 2022, sur <https://www.zawya.com/en/islamic-economy/islamic-finance-reports/islamic-finance-development-report-2021-advancing-economies-knbi0y3h>

Ali Egari, M., Ali El khattan, A., & Fateh, A. (2021). *Islamic Finance and Wealth Management Report June 29, 2021*. dubai: ALPEN CAPITAL , ALPEN ASSET ADVISORS. Consulté le JUNE 28, 2022, sur <https://alpencapital.com/research/2021/alpen-capital-islamic-finance-industry-july-6-2021.php>

bouvatier, v., leptit, l., rehault, p.-n., & strobel, f. (2018, July 18). Bank insolvency risk and Z-score measures: caveats and best practice. (u. o. birmingham, Éd.) *hal open science*, pp. 35-1.

Islamic Financial Services Board. (2019). *ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2019*. Kuala Lumpur, Malaysia: Bank Negara Malaysia. Consulté le 2022 ,12 جانفي, sur www.ifsb.org

ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD. (2020). *ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2020*. Kuala Lumpur, Malaysia: Bank Negara Malaysia. Consulté le 01 20, 2022, sur www.ifsb.org

KPMG. (2020). *GCC listed banks' results*. Kuwait: data by country; IMF F estimates,.

Ozili P.K. (2018). Banking Stability Determinants in Africa. *International Journal of*, 14, pp. 29-1.

Sejiny, A., & Adil, M. (2020). *IFDI 2020- Islamic Finance Development Report 2020 PROGRESSING THROUGH ADVERSITY*. REFINITIV. Consulté le 02 12, 2022, sur https://icd-ps.org/uploads/files/ICD-Refinitiv%20IFDI%20Report%2020201607502893_2100.pdf

Tong, C. (2014). The impact of knowledge sharing on the relationship between organizational culture and

اتحاد المصارف العربية (2020). *البنوك الإسلامية تبحث في المنافسة وتجتنب الأزمات المالية*. (فيفري, 2020). اتحاد المصارف العربية: <https://uabonline.org/ar/%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d9%88%d9%83-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b3%d9%84%d8%a7%d9%85%d9%8a%d8%a9-%d9%86%d8%ac%d8%ad%d8%aa-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%86%d8%a7%d9%81%d8%b3%d8%a9-%d9%88%d8%aa%d8%ac/>

أحمد عبد الكريم قندوز. (2021). *التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية على دول مجلس التعاون الخليجي*. (صندوق النقد العربي، المخرى تاريخ الاسترداد 05 فيفري, 2022, من صندوق النقد العربي "دراسات معهد التدريب وبناء القدرات": https://www.amf.org.ae/sites/default/files/research_and_publications/Economic%20Studies/2021/ar/%D8%A8%D8%AD%D8%AB%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88%20%D8

أحمد حنيش، و إبراهيم عباسي. (سبتمبر, 2017). دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية. (جامعة زيان عشور الجلفة، المخرى مجلة البحوث والدراسات التجارية، الصفحات 128-141.

أحمد خالد عثمان. (سبتمبر, 2020). نموذج مقترح لتقييم أثر مؤشرات كفاءة الاداء المالي على تحسين القيمة الاقتصادية المضافة للبنك الخليجية-دراسة تطبيقية مقارنة. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، الصفحات 37-1.

أحمد شوقي. (2019). تحليل مؤشرات نمو صناعة المصرفية الإسلامية 2012-2018. مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمي، الصفحات 18-29.

اسماعيل محمود، اسماعيل مخفوظ، حامد محمود منصور ، و ابراهيم سلام حلمى . (ديسمبر، 2021). أثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال Car والرافعة المالية Leverage طبقاً لتفاهة بازل 3 على الاستقرار المالي للبنوك. (جامعة القاهرة، الجيزة، مصر، المخر) المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، 01/01، الصفحات 80-104..

الطيب بولحية، و عمر بوجمعية، (2016). تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2013. (جامعة شلف، المخرج) مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (14)، الصفحات 28-1.

المعيار 23 المعدل كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية، 2021). ديسمبر. (المعيار 23 المعدل كفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الاسلامية). Consulté le 28, 2022, sur https://ifsb.org/ar_published.php مجلس الخدمات المالية الاسلامية

حداد، س، 2021). نوفمبر 7. (البنوك الإسلامية في قطر... نمو متسارع يوصلها للعالمية . فيفري 21، 2022 ,
https://alkhaleejonline.net/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D9%86%D9%85%D9%88-%D9%85%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%B9-%D9%8A%D9%

حسن بلقاسم غصان، و عبد الكريم أحمد قندوز. (2011). قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في السعودية. موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الصفحات 27-1.

حسين نعمة نغم، و محمد نجم رعد. (2010). المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات. (جامعة القادسية، المحرر) مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، الصفحات 122-154.

رانيا زير، و نرمين الحموي. (6 جويلية، 2016). مدى ملائمة مؤشر Z-SCORE لقياس الاستقرار المصارف السورية الخاص. (جامعة تشرين، المخر) مجلة جامعة تشرين: للبحوث والدراسات العلمية، 38(01)، الصفحات 321-303.

عبد الباسط عبد المجاد صبياء الدين. (مارس، 2021). محددات ربحية المصارف الإسلامية بالمملكة الغربية السعودية. (جامعة الشقراء، المخرج) مجلة جامعة الشقراء للعلوم الإنسانية والإدارية، الصفحات 158-136.

عبد الحفي، م، 2014). فيفري 18. (استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية . سوريا، كلية الاقتصاد قسم العلوم المالية و المصرفية.

عبد القادر لنصاري، عدنان محريق، و عدنان فودوا. (2021). تأثير التمويل بصيغة السلم على ربحية البنوك الإسلامية، دراسة قياسية للبنوك الإسلامية الناشطة في السودان خلال الفترة: 2013-2019Q4. (المركز الجامعي إيليزي الجزائر، المخر) *مجلة إيليزي للبحوث والدراسات*, 06(02)، الصفحات 338-321.

عيسى محمود. (08 ماي، 2019). البنوك الإسلامية الخليجية.. مرونة كافية في 2019 و 2020. تاريخ الاسترداد 05 مارس، 2022، من الانباء:

<https://www.alanba.com.kw/ar/economy-news/901059/08-05-2019->

%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-

%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A9-%D9%83%D8%A7%D9%81%D9%8

فمحمد أبو أزرق . (31 مارس، 2021). البنوك والمصارف الإسلامية في الخليج . قطاع مصرفي قوي ومستقر . تم الاسترداد من الخليج أونلاين:
<https://alkhaleejonline.net/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%>

D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%81-
%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-
%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A

نور الدين الكواملة. (7 أكتوبر، 2017). "صندوق ادخار الحج" الماليّزي.. نموذج مُحتذى به. تاريخ الاسترداد 01، 27، 2022، من عربي 21: <https://arabi21.com/story/864004/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D8%AF%D8%AE%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A-%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D9%8A%D8%AD%D8%AA%D8%B0%D9%89-%D8%A8%D9%87>

وليد منصور. (27 اوت، 2020). *انعامات البنوك الخليجية.. خطوات استباقية للنهوض*. تاريخ الاسترداد 05 فيفري، 2022، من القبس: <https://alqabas.com/article/5796566-%D8%A7>